



نشرة الصحافة اليومية



اليوم:	الاربعاء
التاريخ:	٢٠٢١-١-٢٧

في خطوة إيجابية لإعداد خارطة عمل الحكومة القادمة وتأكيداً على مصداقية وعود رئيس الوزراء الواردة في خطابه بعد صدور الأمر الأميري بتعيينه وتكليفه ترشيح الوزارة الجديدة

الخالد يستقبل الكتل البرلمانية الأسبوع المقبل

■ أهم ملامح توافق السلطين: محاربة الفساد وقانونا الانتخابات والمرئي والمسموع وإلغاء عقوبة السجن والتعاون وفق المادة 50 من الدستور وتشريعات الإصلاح المالي والاقتصادي

مريم بندق

الأمة في جميع القضايا والملفات المطروحة، وعلى رأسها الاستمرار في مكافحة الفساد وقانون الانتخابات والقوانين الإعلامية، وقد طرح النواب في هذه الجزئية إلغاء عقوبة السجن من قانون المرئي والمسموع.

واستطردت المصادر قائلة: إن الأولوية التي تأتي بإجماع الكتل البرلمانية هي عدم المساس بجيب المواطن لتغطية العجز في الميزانية. هذا، وعلمت «الأخبار»، أن من أهم المطالب النيابية، خصوصاً بعد اعتماد مجلس الوزراء مشروع قانون ربط ميزانية الدولة وإعلان عجز متوقع يقترب من 12,1 مليار دينار، عدم فرض الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة اللتين ستؤديان إلى زيادة في الأسعار سواء على السلع الانتقائية أو غيرها من السلع، إلى جانب التحفظ على أي إجراءات جديدة من شأنها تخفيض المكتسبات المالية للترقيات بالاختيار أو الأعمال الممتازة للموظفين.

يستقبل سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد الكتل البرلمانية الأسبوع المقبل تنفيذاً لتعهد سموه في خطابه بعد إصدار صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد أمراً أميرياً بتعيينه رئيساً للوزراء بالتشاور مع النواب لتقريب وجهات النظر. وقالت مصادر مطلعة في تصريحات خاصة لـ «الأخبار»: إن سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد حدد مواعيد للكتل البرلمانية المختلفة، لكل منها موعد مستقل، للاستماع والنقاش وتقريب وجهات النظر حول الاقتراحات المطروحة، والتي هدفها تحقيق المصلحة الوطنية للكويت الحبيبة ومصالح أهلها الطيبين. ورداً على سؤال حول أي حدود للقضايا المطروحة، أجابت المصادر: كما وعد سموه في خطابه بأن الحكومة القادمة ستعمل على التنسيق مع الإخوة أعضاء مجلس

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-١-٢٧	١	١٦٠٧٧

وكيل وزارة العدل المساعد لقطاع تكنولوجيا المعلومات أكد أنها شملت عدة أوجه

القلاف لـ «الأبناء»: «العدل» حصلت نحو 62 مليون دينار إلكترونياً خلال 2020

- إجمالي العمليات الإلكترونية في زمن كورونا بلغ 237475 عملية خلال عام واحد
- 33,303,727 ديناراً حصلت لسداد الإجراءات وبلغ إجمالي مبالغ النفقات 16,901,345 ديناراً
- تسديد 769,141 ديناراً لأوامر منع السفر... وأوامر الضبط والإحضار 187,859 ديناراً خلال 2020
- الخدمات الإلكترونية يسرت الأمور على المراجعين وحصلت مستحقات الدولة وحافظت على المال العام

وأوضح القلاف ان وزارة العدل حصلت كذلك مبلغ 769,141 لرفع أوامر منع السفر وفيما بلغ إجمالي الرسوم القضائية وفروق أتعاب الخبرة 44,595 ديناراً. وفيما يخص تسديد أوامر الضبط والإحضار بلغ إجمالي المبلغ المحصل 187,859 ديناراً وتسديد جزئي للقضايا المدنية 6,233,238 ديناراً. وأشار القلاف الى انه تم تسديد مبلغ 334,047 ديناراً الرسوم الملكية العقارية و6,030 ديناراً لتسديد كفالة استئناف و607,240 ديناراً لتسديد كفالة تمييز. وفيما يخص تسديد الصندوق الآلي للتسجيل العقاري فقد بلغ المبلغ المحصل 11,647 ديناراً.

وختم سيد القلاف الى ان هذا جزء من جهد كبير تقوم به وزارة العدل لتحقيق كل ما يصب في خدمة المراجعين وتسهيل أمورهم والحفاظ على أموال الدولة.



سيد هاشم القلاف مع الزميل أسامة أبو السعود

التي حصلت لها الوزارة «اون لاين» لصالح النفقات بلغت 16,901,345 ديناراً خلال العام الماضي فيما بلغ تسديد الغرامات 185,452 ديناراً. وفيما يخص تسديد الإجراءات فقد قامت وزارة العدل بتحويل 33,303,727 ديناراً لصالح أصحاب العقارات.

الـ «أون لاين» عبر بوابة الوزارة الإلكترونية. وأوضح القلاف ان إجمالي المبالغ التي تم تحصيلها عبر بوابة وزارة العدل الإلكترونية خلال عام 2020 بلغ 61,724,239 ديناراً، وذلك من خلال 237475 عملية إلكترونية. وأشار الى ان المبالغ

أسامة أبو السعود

أكد وكيل وزارة العدل المساعد لقطاع تكنولوجيا المعلومات سيد هاشم القلاف ان التكنولوجيا الحديثة أصبحت تلعب دوراً رئيسياً في حياة الشعوب وتطوير الخدمات، واتضح دورها بشدة خلال عام 2020، حيث ضرب فيروس كورونا العالم ومنع الجميع من الحياة الطبيعية وتعطلت الحياة في معظم دول العالم بشكل شبه كامل إلا من الخدمات الإلكترونية. وشدد القلاف في تصريحات لـ «الأبناء» على ان وزارة العدل تقوم بكل الجهود الممكنة لتسهيل الخدمات على جموع المراجعين وتقديم الخدمات بشكل فوري وتحصيل مستحقات الدولة والحفاظ على المال العام وأموال المواطنين من أصحاب العقارات ونفقات المستحقين من خلال خدماتها

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-١-٢٧	٢	١٦٠٧٧

صادر بها أحكام نهائية من 1 أبريل 2005 حتى 31 مارس 2020

14.3 مليون دينار غرامات جزائية غير محصلة في «العدل»

| كتب ناصر الفرخان |



سجل ديوان المحاسبة عدداً من الملاحظات والمآخذ على وزارة العدل، منها تضخم رصيد حساب الأصول المتداولة المحلية «نمى مدينة، مبالغ تحت التحصيل»، والبالغة جملته 801 ألف دينار في 31 مارس 2020، وبقاء العديد من المبالغ مدورة دون تحصيل منذ سنوات مالية، بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية، مطالباً بضرورة اتخاذ كل الإجراءات اللازمة حيال تحصيل رصيد الحساب المذكور حتى لا يتضخم من سنة مالية لأخرى التزاماً بالتعليمات المالية.

وسجل التقرير مأخذ عدة على أداء الوزارة وإدارتها المتعددة، خلال فحص ومراجعة ديوان المحاسبة لحسابات وسجلات شؤون التوظيف لوزارة العدل للسنة المالية 2019-2020، منها عدم تناسب التقديرات الخاصة بتكاليف الرعاية الاجتماعية الخاصة بصندوق تأمين الأسرة، للسنة المالية الحالية والسنوات السابقة، مع حجم المنصرف من الصندوق، الأمر الذي ترتب عليه تضخم رصيد حساب صندوق الأسرة وحساب الديون المستحقة للحكومة، بلغ ما أمكن حصره منها 6 ملايين دينار، مطالباً بإعادة النظر في اعتمادات صندوق الأسرة ومراعاة الحاجة الفعلية لدى اعداد تقديرات الميزانية بما يتناسب مع المصروف الفعلي.

وأشار التقرير إلى الملاحظات المستمرة لأكثر من سنة مالية ولم تقم وزارة العدل بتلافيها، منها مأخذ شابت إجراءات تحصيل الغرامات الجزائية، ومنها استمرار عدم تحصيل الغرامات الجزائية البالغ إجماليها 14 مليوناً و353 ألف دينار لقضايا الجنىح والجنائيات الصادر بها أحكام نهائية عن الفترة من 1 أبريل 2005 ولغاية 31 مارس 2020 بالمخالفة لقانون تحصيل الرسوم القضائية.

وأفادت الوزارة أن «عدد الأحكام الصادرة خلال الفترة المذكورة بلغ 84038 حكماً، بمبلغ 35 مليوناً و754 ألف دينار، وتم تحصيل مبلغ 21 مليوناً و759 ألف دينار، بمعدل 60.9 في المئة من المبالغ

الوزارة: حصّلنا 61 في المئة من المبالغ المستحقة ووضّعنا قيوداً على معاملات المحكومين غير المسددين

المستحقة وأن نيابة وإدارة التنفيذ الجنائي بالتعاون مع وزارة الداخلية قامت بوضع قيود على معاملات المحكوم عليهم بعقوبة الغرامة لحين استيفائها، وجار التنسيق مع وزارة الداخلية لحصر الأحكام النهائية، كونها هي الجهة المعنية لتحصيل الغرامات وتحديد المشمول منها بعفو أميرى وإسقاط الغرامة».

وأشار التقرير إلى ما أخذ شابت أعمال تحصيل الرسوم القضائية، ومنها استمرار ضعف نظام الرقابة الداخلية على تحصيل الرسوم القضائية لقيام قسم الصندوق بإدارة الرسوم القضائية، بالجمع بين تحصيل الرسوم وإعداد استمارات تقدير الرسوم المتعلقة بقضايا محكمة الأسرة ومحكمة الاستئناف، بالإضافة إلى استمرار تحميل رواتب موظفي مكتب التفتيش والتدقيق على برنامج ميزانية القضاء بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٧-١-٢٠٢١	٤	١٥٠٧٦

«نزاهة» تلقت خلاله 87 بلاغاً من 338 في 4 سنوات

2020 يستأثر بربع بلاغات الفساد منذ 2016

■ 106 بلاغات بين الرصد والتلقي في العام المنقضي

دراسة البلاغات

خالد الحطاب

ومن إجمالي عدد البلاغات المحالة للنيابة العامة لفت التقرير إلى حفظ النيابة العامة 16 بلاغاً، في حين ما زالت الهيئة تدرس 90 بلاغاً لديها. وصدرت 8 أحكام قضائية خلال عام 2020، منها حكماً براءة، أحدهما لوزير وأخر في محكمة الاستئناف بالإضافة إلى أحكام إدانة في 6 قضايا أخرى. وأقل عام 2020، على تصدر وزارة الصحة الجهات الأكثر اتهاماً بالفساد ومن ثم الجمارك، فالزراعة وبلدية الكويت كأعلى 5 جهات تلقت نزاهة ضدها بلاغات. وجاء مسمى «مدير إدارة» أعلى وصف وظيفي متهم بالفساد خلال 2020، بإجمالي 117 بلاغاً، في حين جاء ثانياً من هم في تصنيف وكيل وزارة مساعد وثالثاً مديرو الهيئات وأخيراً نواب مديري الهيئات. ورصدت نزاهة من خلال الإدارة المختصة 19 قضية فساد عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل خلال العام الماضي، في حين بلغ إجمالي قضايا الرصد منذ بدء عمل الهيئة 74 ملفاً.

106 بلاغات حصيلة ما قدمه الأفراد ورصدته الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) في العام المنقضي، في إطار الجهود الواسعة التي بذلتها الجهات الرقابية لمواجهة هذا النوع من القضايا. وبرز دور وسائل الإعلام ومواقع التواصل المختلفة في رصد المخالفات، حيث رصدت «نزاهة» من خلال الإدارة المختصة 19 قضية فساد، كان الباعث الأول لإثارتها ووسائل الإعلام ومواقع التواصل خلال 2020. ورغم ما أفرزته أزمة كورونا من تخفيف وتيرة الأعمال، كشف تقرير البلاغات الصادر عن «نزاهة» لعام 2020 تلقيها 87 بلاغاً من أفراد وجهات حكومية الى جانب رصد 19 قضية وشبهة أخرى من خلال الإدارة المختصة جلها جرائم فساد تنطوي على مخالفات مالية وإدارية. وبلغت نسبة البلاغات التي تلقتها الهيئة العام الماضي 25% من إجمالي ما تلقت منذ بدء عملها في 2016، حيث بلغ عدد البلاغات في 4 سنوات 338 بلاغاً. وتلقت نزاهة شكاوى متنوعة في السنوات الأربع الماضية بلغ إجماليها 954 شكوى وبلاغاً، 64% منها لا يقع ضمن اختصاص عملها.

87 بلاغاً

16 بلاغاً محفوظاً لدى النيابة

8 أحكام قضائية

19 قضية مرصودة

أرقام
«نزاهة»
في 2020

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٧-١-٢٠٢١	٤	١٧٠٠٩

«كامل الاحترام للأحكام الصادرة عن المحاكم الكويتية»

«الفتوى» تؤكد سلامة إجراءات وقرارات التعيين لمحام «ب»

«درجة الاختبار» ضمن الاختصاص والتفويض الممنوح إلى «لجنة الاختيار»

الاستئناف أن حسمت جزئية خفض درجة الاختيار وأكدت أنه قد (جاء في إطار الاختصاص والتفويض الممنوح إلى لجنة الاختيار وأن درجة الاختيار لم تكن شرطا مسبقا مقررًا سلفًا وإنما هو أحد ضوابط عمل اللجنة التي تستقل بها وحدها دون غيرها) وأكدت أن (التخفيض كان لتوسيع قاعدة المشاركة بين المتقدمين وتم قبل إجراء عملية تصحيح الاختبار التحريري والذي كان بمعرفة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية) .»

وأكدت (الفتوى والتشريع) في بيانها سلامة موقفها القانوني إذ «سبق لمحكمة الاستئناف - الدائرة الإدارية - أن الغت مثل هذه الأحكام الابتدائية الصادرة في هذا الشأن فضلا عن صدور حكم محكمة التمييز - الدائرة الإدارية - بتأييد القرارات الصادرة في التعيين بوظيفة محام (ب) في إدارة الفتوى والتشريع .»



وقرارات التعيين بوظيفة محام (ب) .»
وأوضحت أنه «سبق لمحكمة

وتأييد قضاء أول درجة برفض الدعوى
موضوعا وهو ما يؤكد سلامة إجراءات

تعليقا على الأحكام الابتدائية الصادرة أمس الأول بإلغاء بعض القرارات الصادرة بتعيين محامين (ب) في إدارة الفتوى والتشريع أكدت الإدارة احترامها الكامل لكافة الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الكويتية على اختلاف درجاتها. وقالت (الإدارة) في بيان إنه «تبين أن الأحكام الابتدائية الأخيرة قد جاءت على خلاف ما تواترت عليه أحكام محكمة الاستئناف ومنها على سبيل المثال الأحكام القضائية الصادرة في الاستئنافات أرقام 2008-2019 و 2013-2019 و 2019-756-2020 و 2020-753 و 2020-749 لصالح (الفتوى والتشريع) بتأييد جميع القرارات الصادرة بالتعيين بوظيفة محام (ب) والتي أيدتها محكمة التمييز في حكمها الصادر بجلسة 21-7-2020».

وأضافت أنه «صدرت أربعة أحكام استئناف جديدة لصالح (الفتوى والتشريع) وقضت برفض الاستئناف

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-١-٢٧	٤	٢٥٩١

العرو: لنقل «الأدلة الجنائية» إلى «النيابة»



مبارك العرو

تقدم النائب مبارك العرو باقتراح برغبة لنقل تبعية الإدارة العامة للأدلة الجنائية من وزارة الداخلية إلى النيابة العامة.

ونص اقتراح العرو على أهمية تبعية «الأدلة الجنائية» إلى «العدل» استناداً إلى أن طبيعة عمل واختصاصات الإدارة «تعتبر من الأجهزة المعاونة للقضاء، وأسوة بما هو معمول به في معظم دول العالم من تبعية هذه الإدارة لوزارة العدل أو النيابة العامة باعتبارها إحدى أزرع العدالة».

إلى ذلك، تقدم العرو باقتراح بقانون لتعديل قانون التأمينات الاجتماعية، يقضي بالسماح للمؤمن عليه بضم مدد الخدمة قبل الحصول على الجنسية الكويتية إلى مدد خدمته الفعلية.

وقال العرو في نص اقتراحه إنه «يجاب المؤمن عليه إلى طلبه بضم وحساب مدد الخدمة التي قضاها قبل حصوله على الجنسية الكويتية متى أبدى استعداده في تحمله قيمة الاشتراكات التأمينية عن هذه السنوات وتسدد دفعة واحدة أو على أقساط شهرية لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ إخطاره بذلك، وتحتسب هذه السنوات كمدة خدمة فعلية عند احتساب معاشه التقاعدي».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-١-٢٧	٥	١٧٠٠٩

الواقعة بدأت بمشادة جراء خلافات قديمة المتهم بالقتل في القادسية إلى النيابة

| كتب حمد المطيري |

فيما أُحيل المواطن المتهم بقتل آخر في منطقة القادسية، إلى النيابة العامة، كشفت التحقيقات أن سبب الجريمة خلافات سابقة بين الطرفين أفضت إلى مشادة وانتهت بالقتل في مواقف عامة.

وأفاد مصدر أمني «الراي» بأن «المجنني عليه (35 عاماً)، وبعد تعرضه لطعنات على يد شاب (26 عاماً)، وفق ما نشرته (الراي) أمس، بعنوان (مقتل مواطن طعنناً في القادسية)، نُقل إلى المستشفى الأميري، إلا أنه فارق الحياة في وقت لاحق متأثراً بالإصابات التي تعرّض لها»، مشيراً إلى أن «رجال أمن القادسية تمكنوا من الإيقاع بالمتهم قبل فراره من الموقع، بعدما فرضوا طوقاً أمنياً على مسرح الجريمة».

وتابع المصدر أنه «بالتحقيق الأولي تبين أن هناك خلافات شخصية سابقة بين الطرفين، وتمت إحالته إلى النيابة العامة بعد أن سجلت بحقه قضية قتل، وجار استكمال التحقيقات معه تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في شأنه».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-١-٢٧	٢٤	١٥٠٧٦



وزارة العدل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

أحكام قضائية

annahar
النهار
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

القضاء ألغى قرارات التخطي في وزارة الإعلام

كتب مشعل عبدالله

أيدت محكمة الاستئناف حكم اول درجة القاضي بالغاء قرار وزارة الاعلام فيما تضمنه من تخطي موظفي الوزارة في النذب إلى وظيفة «مراقب». وقال وكيل احد المدعين المحامي محمد باقر ان القرار صدر بالمخالفة للقوانين واللوائح وما تضمنه من تخطي موكله في النذب إلى وظيفة مراقب لانه الاحق والاجدر بشغلها بالنظر إلى اقدميته.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-١-٢٧	٣	٤١٩٩

حكم قضائي لمصلحة المرأة:

الزوجة تتسلم وثيقة السكن وقرضه.. إذا تقاعس زوجها

من دون الرجوع إلى الزوج،
قائلة: إن الرعاية السكنية
في حالة استمرار الحياة
الزوجية وتقاعس الزوج
عن استكمال بناء المنزل
المخصص للأسرة من الرعاية
السكنية يحق للزوجة المطالبة
باستكمال اجراءات البناء الخاصة

بالقسمة واستخراج الوثيقة وبإمكانها
اللجوء إلى محكمة لإنصافها في حالة عدم
رغبة الزوج وتقاعسه او انشغاله.
وأشارت إلى أن مثل هذه الدعاوى قد يغلب
عليها طابع تسهيل الإجراءات لمراجعة
الزوجة للجهات المعنية، وذلك تزامناً مع
التعديلات الأخيرة التي أجريت على لوائح
الرعاية السكنية فإن الزوجة لها حق
استخراج الوثيقة أسوة بالزوج بمجرد
تسلم البديل السكني أو إيصال التيار
الكهربائي للقسمة.

وبينت السعيدى أن الرعاية السكنية
والقرض العقاري يمنحان للأسرة الكويتية،
وليس للزوج وحده، وبالتالي لا مانع قانوناً
من تسليمهما للزوجة إذا توافرت مبررات
ذلك.



آلاء السعيدى

مبارك حبيب

في حكم قضائي جديد
ينتصر للمرأة الكويتية
وحقوقها ويعزز مبدأ
المساواة، الذي نص عليه
الدستور، قضت المحكمة
الكلية بأحقية مواطنة بتسلم قرض

الإسكان واستخراج وثيقة المنزل بدلاً عن
زوجها المتقاعس عن استكمال بناء المنزل
المخصص له من الرعاية السكنية.

وقال مصدر مطلع لـ **القيس** إن مثل هذه
الأحكام تصدر في حال التأكد من أنه لا
انفصال بين الزوجين، وأن الحياة الزوجية
لا تزال قائمة بينهما، لكن متى ما ثبت
تقاعس من ناحية رب الأسرة تُمنح الزوجة
هذه المهام.

وأشار المصدر إلى أن هناك لجنة في وزارة
الإسكان تستقبل مثل هذه الطلبات من قبل
الزوجات، كما أن عدداً من الدعاوى قدمت
للمحكمة.

وبدورها، علقت المحامية آلاء السعيدى على
حكم منح الزوجة أحقيتها بتسلم قرض
الإسكان واستخراج الوثيقة الخاصة بالمنزل

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-١-٢٧	٢	١٧٠٠٩



وفيات

الوفيات

- ناصر غازي زايد المطيري، 82 عاماً،
(شيع)، تلفون: 51644474
- حبيبة غلوم حسين لاري، زوجة/
عبدالله عبدالرضا لاري، 66 عاماً، (شيعة)،
تلفون: 94440479
- ظاهر عبدالرحيم ظاهر عبدالرحيم، 50
عاماً، (شيع)، تلفون: 66535159، 98818937
- حنان سالم علي الخضر، زوجة/ حسين
عثمان ابراهيم بوعركي، 48 عاماً، (شيعة)،
تلفون: 99060313، 99203044
- فاطمة علي عباس، ارملة/ يوسف
ابراهيم الغريب، 67 عاماً، (شيعة)، تلفون:
99702728، 97369208
- بتول إسماعيل عبدالرسول بهبهاني،
زوجة/ حيدر أسد حسين حيدر، 74 عاماً،
(شيعة)، تلفون: 50008855، 99649698

«إنَّا لله وإنا إليه راجعون»